الفصل الأول

مناخ الاستثمار فى الدول العربية

التطورات العالمية
وأثرها على مناخ الاستثمار فى الدول العربية

نظرة عامة:

شهد العالم خلال الفترة الماضية سلسلة من التطورات المتلاحقة الناجمة عن انعكاسات التحولات والمتغيرات المتسارعة التى تحدث فى مختلف المجالات، مما أصبح يطلق عليه- إجمالا- تعبير «العولمة» التى بلورتها التطورات المذهلة فى ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات.

ومن الطبيعى أن تنعكس هذه التطورات، بآثارها، على الاقتصاد العالمى بما شهدته السنوات الأخيرة من فترات كساد، وفوضى فى الأسواق تمثلت فى تحسن أسعار بعض السلع، وتدهور أسعار بعضها الآخر، مع عدم الاستقرار فى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وقد شهدت فترة التسعينات تسارعا ملحوظا فى انعكاس التطورات العالمية على الاقتصاد العالمى. وتجسدت أبرز مظاهر هذه الانعكاسات، فى انحسار التضخم بشكل ملحوظ، واستقرار الأسعار، وتسارع تكامل الأسواق المالية التى صاحبت حركة التحرير

الاقتصادى، ورسوخ مقومات اقتصادات السوق، وتزايد التوجه نحو أسعار صرف مرنة.. كما تزايد تشابك وتشعب الروابط الاقتصادية بين الدول، مع ظهور تصورات جديدة لآليات التنبؤ بالأزمات المالية وسبل رصدها وإدارتها.

كما شهد عقد التسعينات عددا من التطورات غير المواتية فى الاقتصاد، نجمت عن التراجع الكبير فى أسعار السلع والمواد الأولية فى الأسواق العالمية، واستمرار لأزمة المالية الآسيوية، وامتدادها لتشمل روسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى إيجاد ظروف غامضة ومتناقضة بالنسبة للاقتصاد العالمى، وخاصة بالنسبة للدول النامية. حيث سجل الاقتصاد العالمى، فى نهاية التسعينات، معدل نمو سنوى قدر بنحو (٣٪) مقابل (٣,٥٪) فى الثمانينات و(٤,٥٪) فى السبعينات.

وقد أسفرت الأزمات الاقتصادية التى وقعت منذ منتصف التسعينات عن زيادة حجم فجوة الطلب العالمى، الأمر الذى أدى إلى تزايد الاختلالات فى الموازين التجارية، وبالتالى انخفاض معدلات نمو التجارة، خاصة فى عام ١٩٩٨ فى غالبية الأقاليم الاقتصادية والدول.. وانخفضت معدلات نمو الدخل والتجارة فى الدول النامية، وخاصة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، نتيجة انخفاض التدفقات المالية إليها بسبب المخاوف التى عمت

أسواق المال العالمية، وانخفاض أسعار الصادرات السلعية التى تمثل الجزء الأكبر من صادرات تلك الدول.

وكان انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال السنوات الأخيرة واضحا بالنسبة للدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، على النحو الذى يتضح من الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبى المباشر، الذى قدرت تدفقاته. خلال عام ١٩٩٩، بحوالى (٨٢٧) مليار دولار بزيادة بلغت (٢٥٪) عما كانت عليه فى عام ١٩٩٨ الذى قدر حجم تدفقاته بنحو (٦٦٠) مليار دولار، وذلك مقابل (٤٦٤) مليار دولار هى حجم التدفقات الاستثمارية عام ١٩٩٧ بزيادة قدرها (٤٢٪).

واتجه النصيب الأكبر من التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى مجموعة الدول المتقدمة التى استحوذت على حصة بلغت حوالى (٦٠٩) مليارات دولار، بنسبة تقارب (٧٤٪) فى حين انخفضت حصة الدول النامية إلى حوالى (١٩٨) مليار دولار بنسبة تقدر بحوالى (٢٤٪).. وبلغت حصة الدول المتحولة (دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا) حوالى (٢٠) مليار دولار بنسبة تقارب (٢٪).

وكذلك كان الحال فى عام ١٩٩٨، الذى بلغ فيه حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة حوالى (٦٦٠) مليار دولار. حيث بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالى (٧١٪)، بينما بلغت حصة الدول النامية (٢٦٪) وحصة الدول المتحولة (٣٪).

وقد استحوذت الدول العربية على حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، بلغت حوالى (٦,٢) مليار دولار عام ١٩٩٩، مقابل حوالى (٥,٩٥) مليار دولار عام ١٩٩٨ و(٦,٣٥) مليار دولار عام ١٩٩٧.

انعكاسات التطورات العالمية على الاقتصاد العالمى والعمالة:

انعكست التطورات والمتغيرات العالمية خلال الفترة الماضية على مؤشرات نمو الدخل العالمى الحقيقى والتجارة الدولية، والتى تؤكد انخفاضا فى أداء الاقتصاد العالمى، حدث مرتين خلال عقد التسعينات، وأربع مرات منذ بداية السبعينات.

وبالإضافة إلى ذلك، جاء معدل النمو العالمى فى عقد التسعينات فى المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع متوسط نمو الاقتصاد العالمى فى عقدى السبعينات والثمانينات، حيث تؤكد الإحصاءات انخفاض معدل النمو الحقيقى للاقتصاد العالمى بدرجة ملحوظة، وأن هذا الانخفاض هو بدرجة كبيرة فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، على نحو ما يوضحه الجدول التالى:

معدلات النمو الحقيقى

نسبة مئوية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العالم	٢,٧	٢,٧	٤,٠	٣,٧	٤,٣	٤,٣	٢,٥
الدول المتقدمة	١,٩	١,٢	٣,٢	٢,٦	٣,٢	٣,٢	٢,٢
الولايات المتحدة	٢,٧	٢,٣	٣,٥	٢,٣	٣,٤	٣,٩	٣,٩
الاتحاد الأوروبى	١,١	٠,٥-	٣,٠	٢,٤	١,٨	٢,٧	٢,٨
اليابان	١,٠	٠,٣	٠,٦	١,٥	٥,٠	١,٤	٢,٨-
دول متقدمة أخرى	٣,٤	٤,١	٥,٩	٥,٠	٤,١	٤,٥	١,١
الدول النامية	٦,٧	٦,٥	٦,٨	٦,١	٦,٥	٥,٧	٣,٣
أفريقيا	٠,٢	٠,٧	٢,٢	٣,١	٥,٨	٣,١	٣,٤
آسيا	٩,٥	٩,٣	٩,٦	٩,١	٨,٢	٦,٦	٣,٨
الشرق الأوسط وأوروبا	٧,٠	٤,٠	٠,٦	٣,٧	٤,٧	٤,٤	٢,٩
نصف الكرة الغربى	٣,٣	٣,٩	٥,٢	١,٣	٣,٦	٥,٢	٢,٣
الدول المتحولة	١١,٧-	٦,٤-	٧,٥-	١,١-	٠,٣-	٢,٢	٠,٢-
(دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا)							

المصدر: صندوق النقد الدولى- أفاق الاقتصاد العالمى، مايو/ آيار ١٩٩٩.

ومع انخفاض أداء الاقتصاد فى التسعينات، ظلت مشكلة البطالة تطل بوجهها فى الدول المتقدمة، حيث استمرت نسبتها تتأرجح

حول مستوى (٧٪) بين الارتفاع فى بعض الدول والانخفاض البسيط فى بعضها الآخر على نحو ما يوضحه الجدول التالى:

معدل البطالة فى الدول المتقدمة

نسبة مئوية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول المتقدمة	٧,٣	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٦,٩
الدول الصناعية الرئيسية	٧,٣	٧,٣	٧,٢	٦,٨	٦,٩	٦,٧	٦,٤
الولايات المتحدة	٧,٥	٦,٩	٦,١	٥,٦	٥,٤	٤,٩	٤,٥
اليابان	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٤	٤,١
ألمانيا	٧,٧	٨,٨	٩,٦	٩,٤	١٠,٤	١١,٤	١١,٢
فرنسا	١٠,٣	١١,٦	١٢,٣	١١,٦	١٢,٤	١٢,٥	١١,٦
إيطاليا	١٠,٧	١٠,٢	١١,٣	١٢,٠	١٢,١	١٢,٣	١٢,٢
المملكة المتحدة	٩,٧	١٠,٣	٩,٣	٨,٢	٧,٥	٥,٥	٤,٧
كندا	١١,٣	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٢	٩,٣
دول متقدمة أخرى	٧,٥	٨,٨	٨,٩	٨.٤	٨,٣	٨,٠	٨,٢
الاتحاد الأوروبى	٩,٨	١٠,٠	١١,٥	١١,١	١١,٢	١٠,٩	١٠,٢

المصدر: صندوق النقد الدولى– أفاق الاقتصاد العالمى، مايو/ آيار ١٩٩٩.

معدل نمو التوظيف فى الدول المتقدمة

نسبة مئوية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول المتقدمة	٠,٢-	٠,١-	١,٠-	١,١	١,٠	١,٣	١,١
الدول الصناعية الرئيسية	٠,١-	-	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٢	٠,٩
الولايات المتحدة	٠,٧	١,٥	٢,٣	١,٥	١,٤	٢,٢	١,٥
اليابان	١,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٥	١,١	٠,٦-
ألمانيا	١,٩-	١,٨-	٠,٧-	٠,٤-	١,٣-	١,٣-	-
فرنسا	٠,٦-	١,٢-	٠,١-	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٢,١
إيطاليا	١,١-	٤,١-	١,٧-	٠,٥-	٠,٤	-	٠,٥
المملكة المتحدة	٢,٨-	٠,٧-	٠,٨	١,٧	١,٩	١,٧	١,٣
كندا	٠,٦-	١,٤	٢,١	١,٦	١,٣	١,٩	٢,٨
دول متقدمة أخرى	٠,٢-	٠,٥-	١,٣	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٥
الاتحاد الأوروبى	١,٧-	٢,٠-	٠,٣-	٠,٧	٠,٦	٠,٥	١.٣

المصدر: صندوق النقد الدولى- أفاق الاقتصاد العالمى، مايو/ آيار ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالتضخم- قياسا بمؤشر أسعار المستهلك- شهدت مجموعة الدول المتقدمة استمرار انحسار الضغوط التضخمية فى أواخر عقد التسعينات، إذ سجل المؤشر معدل نمو قدره (١,٤٪) عام ١٩٩٩، بعد أن كان (١,٥٪) فى عام ١٩٩٨.

كما انخفض معدل التضخم فى الدول النامية من (١٠,٣٪) عام ١٩٩٨ إلى (٦,٧٪) عام ١٩٩٩.. بينما سجلت مجموعة الدول المتحولة ارتفاعا فى معدل التضخم من (٢٠,٩٪) عام ١٩٩٨ إلى (٣٩,٣٪ عام ١٩٩٩.

وقد استمر النمو فى حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات - حول معدل معتدل- بلغ (٣,٧٪) عام ١٩٩٩، مقابل (٣,٦٪) عام ١٩٩٨.. وارتفعت قيمة تجارة السلع والخدمات، من (٦,٦٨٦) مليارات دولار عام ١٩٩٨، إلى (٦,٨٤٤) مليارات دولار عام ١٩٩٩.. وشهدت التجارة الخارجية تفاوتا فى أداء المجموعات الاقتصادية المختلفة، فقد ارتفع معدل نمو الواردات فى مجموعة الدول المتقدمة من (٤,٨٪) عام ١٩٩٨ إلى (٥,٩٪) عام ١٩٩٩، بينما انخفض معدل نمو الصادرات من (٣,٢٪) إلى (٣,٠٪) خلال الفترة نفسها. كما سجلت واردات الدول النامية ارتفاعا بنسبة (١,١) خلال العام، مرتفعة من معدل نمو سلبى بلغ (-١,٣٪) عام ١٩٩٨، وتراجع معدل نمو واردات الدول المتحولة من (٢,٩٪) عام ١٩٩٨ إلى (-٢,٧٪) عام ١٩٩٩. وبالمقابل، تراجع معدل نمو الصادرات فى المجموعتين

من (٤,٩٪) إلى (٢,٤٪) فى الدول النامية، ومن (٥,٩٪) إلى (٢,٧٪) فى الدول المتحولة.

وفى عام ١٩٩٩، شهدت أسعار النفط تحسنا بلغت نسبته (٢٧,٧٪) بعد أن كانت قد سجلت تراجعا فى عام ١٩٩٨ بلغت نسبته حوالى (٣٢,١٪).

وبالنسبة لوضع الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات، سجلت مجموعة الدول المتقدمة- فى عام ١٩٩٨- فائضا بلغ حوالى ٣٧,٣ مليار دولار، لكن هذا الفائض تحول فى عام ١٩٩٩. إلى عجز قدره (٧٧,٣) مليار دولار، وذلك بتأثير تفاقم عجز الحاسب الجارى فى الولايات المتحدة الأمريكية، من (٢٢٠,٦) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى (٣١٦,١) مليار دولار عام ١٩٩٩.

وبالمقابل انخفض العجز الذى سجله الحساب الجارى فى الدول النامية من (٧٧,٣) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى (٥٥,٦) مليار دولار عام ١٩٩٩.. كما حدث تحسن جزئى فى عجز الحساب الجارى للدول المتحولة من (٢٥,١) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى (١٦,١) مليار دولار عام ١٩٩٩.

وعلى صعيد الديون الخارجية، ارتفعت ديون الدول النامية من (١٩٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى حوالى (١٩٦٩)، مليار دولار عام ١٩٩٩، بما يشكل (٣٧٪) من الناتج المحلى الإجمالى لهذه

الدول. كما ارتفعت ديون الدول المتحولة من (٣١٩) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى (٣٢٨) مليار دولار عام ١٩٩٩، وبلغت أعباء الدين الخارجي، خلال عام ١٩٩٩، ما نسبته (٢٧٪) من إجمالى الصادرات للدول النامية و(٢٠٪) من إجمالى الصادرات للدول المتحولة.

الاقتصاد فى ظل العولمة:

مع تفشى وانتشار تيار العولمة الاقتصادية، أصبح التنافس بين الدول، خاصة فى قدرتها على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، هو سمة العصر.

وفى هذا الصدد، فقد انطلق التنافس المحموم، بشكل خاص، بعد انتهاء «جولة أوروجواى» فى منتصف ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، وتوقيع الاتفاقيات التى انتهت إليها فى أبريل/نيسان ١٩٩٤ وبالتالى قيام «منظمة التجارة العالمية» التى بدأت تمارس نشاطها مع بداية عام ١٩٩٥.

وقد شهدت التسعينات الهزات والأزمات المالية التى ضربت عددا من الأسواق المالية فى العالم، بدءا من جنوب شرق آسيا، ومرورا بروسيا، والبرازيل وبعض اقتصادات منطقة الكاريبى، وأمريكا اللاتينية.. كما كان لهذه الهزات والأزمات المالية آثارها غير المباشرة على الاقتصادات الأفريقية بسبب انهيار السلع الزراعية.

وزاد من تعقيد الأمور، أن الدول النامية ثارت على مؤسسات التمويل الدولية واتهمتها بعدم القدرة على التنبؤ بمخاطر التدفقات المالية ذات الطبيعة المضاربية قبل حدوث تلك المخاطر، وفشل هذه المؤسسات فى تقديم العلاج الناجع قبل حدوث الأزمة.

وقد ترتب على هذه الأزمات خسائر فادحة لحقت ببعض الاقتصادات الناشئة. وتبين أنها حدثت نتيجة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ذات الطبيعة المضاربية والتى أطلق عليها وصف «التدفقات غير المرشدة» التى يصعب التحكم فيها.

ولهذا خصص «منتدى دافوس الاقتصادى العالمى» حيزا كبيرا من مناقشاته عام ١٩٩٩ للبحث عن «نظام مالى عالمى جديد» يكون قادرا على مواجهة مثل هذه التحديات.. لكن المنتدى فشل فى التوصل إلى إجماع حول شكل هذا النظام المالى الجديد «والآلية» المقترحة له، وإن كان المنتدى قد توصل إلى اتفاق على مجموعة من التدابير فى هذا الشأن، أطلق عليها مصطلح «العولمة المسئولة».

وتتلخص هذه التدابير فى: مزيد من الشفافية، والوضوح، وإيجاد أنظمة مالية وطنية أكثر انضباطا، وإيجاد إدارة قادرة على ضبط الأداء المالى والنقدى.

كما اتفق المنتدى – فى إطار مصطلح «العولمة المسئولة» – على صيغة لتقاسم الأعباء المالية التى قد تترتب على الأزمات المالية التى قد تحدث مستقبلا.

مناخ الاستثمار
فى الدول العربية

من طبائع الأشياء أن يتأثر مناخ الاستثمار فى الدول العربية بالتطورات العالمية والإقليمية والقطرية، والتى كان من أبرزها خلال الفترة الأخيرة فى الوطن العربى، حدوث تحسن فى علاقات الدول العربية بعضها بالبعض، وفى علاقاتها مع العالم الخارجى.

وقد ظلت مساعى إحلال السلام فى المنطقة تتأرجح على المسار الإسرائيلى - الفلسطينى. بينما ظلت المفاوضات السورية - الإسرائيلية متوقفة، وإن كانت قوات الاحتلال الإسرائيلى قد اضطرت للانسحاب من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة اللبنانية الباسلة.. كما أن تكثيف السياسة الاستيطانية، والمراوغات الإسرائيلية، واستمرار الممارسات الإجرامية الاستفزازية ضد الفلسطينيين أدخلت العملية السلمية فى نفق مظلم.

وعلى المستوى القطرى فى الدول العربية، تمثلت أبرز التطورات التى حدثت خلال الفترة الأخيرة فى رحيل ملكين، وأمير،

ورئيس جمهورية، وتشكيل وزارات جديدة فى عدد من الدول العربية، وإصدار تشريعات جديدة لتنظيم الانتخابات الرئاسية والنيابية، مع بروز توجه عام لتشجيع المرأة للمشاركة فى الحياة السياسية.

وتتمثل انعكاسات هذه التطورات على مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى أربعة مؤشرات اقتصادية هى:

١ – معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى).

٢ – عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (التوازن الداخلى).

٣ – عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (التوازن الخارجى).

٤ – معدل التضخم.

ويتم تقييم مناخ الاستثمار بالاستناد إلى حساب متوسطات المؤشرات الثلاثة الأخيرة للعام.

وعلى هذا الأساس فإن تطبيق هذا المؤشر للفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، يشير إلى تحسن خلال السنوات الثلاث الأولى، مسجلا أعلى ارتفاع له عام ١٩٩٧ إذ بلغ (١,١) مقابل (١,٠٥) عام ١٩٩٥ و(١,٠٣) عام ١٩٩٦، بينما سجل قيمة سالبة قدرها (٠,١) عام ١٩٩٨ نتيجة لتدنى أسعار النفط.

وفيما يتعلق بعام ١٩٩٩ فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا إذ أصبح موجبا بمقدار (١,٠) وذلك بسبب تحسن أسعار النفط، وانعكس ذلك إيجابيا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط، مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقى خلال العام.

ويوضح الجدول التالى تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار فى الدول العربية.

السنوات / البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المعدل العام للنمو الحقيقى	—	٪٢	٪٤	٪٢,٥	٪٣,٤
ميزان المالية العامة ٪ للناتج المحلى	تحسن فى١١ دولة وتراجع فى ٤ دول	تحسن فى١٠ دول وتراجع فى ٤ دول	تحسن فى١١ دولة وتراجع فى دولة واحدة	تحسن فى٥ دول وتراجع فى ١٠ دول	تحسن فى٨ دول وتراجع فى ٦ دول
الحساب الجارى ٪ للناتج المحلى	تحسن فى١١ دولة وتراجع فى دولتين	تحسن فى٨ دول وتراجع فى ٣ دول	تحسن فى١٢ دولة وتراجع فى ٧ دول	تحسن فى٤ دول وتراجع فى ٧ دول	تحسن فى١٣ دولة وتراجع فى دولتين
معدل التضخم	انخفاض فى٤ دول وارتفاع فى ١١ دولة	انخفاض فى١١دولة وارتفاع فى ٤ دول	انخفاض فى١٥ دولة وارتفاع فى ٤ دول	انخفاض فى ٧ دول وارتفاع فى ٦ دول	انخفاض فى١٣ دولة وارتفاع فى ٣ دول
المؤشر المركب	١,٠٥	١,٠٣	١,١	٠,١	١,٠

المصدر: مناخ الاستثمار فى الدول العربية (١٩٩٩) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتفصيل ذلك يمكن التعرف عليه مما يلى:

(١) نمو الناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى):

خلال عام ١٩٩٩ بلغ متوسط النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى لـ (١٨) دولة عربية حوالى (٣,٤٪) مقابل (٢,٥٪) فى العام السابق.

وقد سجل الناتج المحلى الإجمالى معدلات نمو حقيقية مرتفعة فى (٧) دول عربية هى: الإمارات (١٠٪) وتونس (٦,٢٪) ومصر (٦٪) والسودان (٦٪) واليمن (٥٪) وفلسطين (٤,٥٪) وموريتانيا (٤,٤٪) بينما سجل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى تراجعا ملحوظا فى المغرب حوالى (٠,٢٪) مقابل (٦,٥٪) عام ١٩٩٨، وذلك بسبب تراجع النمو فى القطاع الزراعى نتيجة للظروف المناخية.

(٢) عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (التوازن الداخلى):

سجل هذا المؤشر انخفاض فى (٧) دول عربية هى: قطر (٥,٣٪)، والجزائر (٣,٣٪)، والسعودية (٣,١٪)، والأردن (٢,٩٪)، وأقل من (١٪) فى كل من السودان والمغرب، والجزائر (٣,٣٪). كما تمكنت اليمن من تحقيق فائض نسبته (٤,٧٪) مقابل عجز بلغت نسبته (٧,٣٪) فى عام ١٩٩٨. على حين سجلت نسبة

عجز الميزانية العامة من الناتج المحلى الإجمالى ارتفاعا بحوالى (٥٪) فى الكويت، و(٤,٧٪) فى سلطنة عمان، و(٤,١٪) فى الإمارات، و (٢,١٪) فى تونس، وأقل من (١٪) فى كل من لبنان ومصر. كما استمرت موريتانيا فى تحقيق فائض بلغت نسبته حوالى (٢,٢٪).

(٣) عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (التوازن الخارجى):

سجل هذا المؤشر انخفاض نسبة عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات من الناتج المحلى الإجمالى فى ٧ دول عربية هى: قطر (١٢,٨٪)، البحرين (١٢٪)، السعودية (٨,٢٪)، لبنان (٤٪)، تونس (١,٧٪)، الجزائر (١,٢٪)، مصر (١,١٪) وحققت ليبيا فائضا بنسبة (٢,٦٪) (مقابل عجز بنسبة (٨٪) فى عام ١٩٩٨). كما حققت اليمن فائضا بنسبة (٧٪) (مقابل عجز بنسبة (٤,٤٪) فى عام ١٩٩٨).

وفى الوقت نفسه استمرت كل من الكويت، والأردن، وسوريا فى تحقيق فائض فى الحساب الجارى، ارتفع فى الكويت إلى (١٨,٤٪)، وفى الأردن إلى (٤,٦٪)، وفى سوريا إلى (٢٪) بينما ارتفعت نسبة العجز فى موريتانيا إلى (١١,٢٪)، وفى الإمارات إلى (٧٪).

(٤) معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضا فى (١٣) دولة عربية - خلال عام ١٩٩٩ - هى: ليبيا بمعدل (٦,٢٪)، والسودان بمعدل (٣,٧٪)، ولبنان (٣٪)، والأردن (٢,٥٪). والجزائر (٢,٤٪)، وموريتانيا (٢٪)، والمغرب (١,٧٪)، والإمارات (١٪)، وأقل من (١٪) فى كل من سوريا وتونس ومصر وسلطنة عمان وفلسطين مع ثبات المعدل فى كل من قطر والبحرين، مقابل ارتفاع طفيف فى معدلات التضخم فى كل من: الكويت بنسبة (٢,١٪)، واليمن بنسبة (١٪)، والسعودية بأقل من (١٪).

التطورات التشريعية والمؤسسية كعوامل أساسية فى مناخ الاستثمار:

غنى عن القول أن التطورات التشريعية والمؤسسية هى من العوامل الأساسية المؤثرة فى مناخ الاستثمار. ولذلك شهدت معظم الدول العربية نشاطا ملحوظا فى مجال تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته وذلك على النحو التالى:

التطورات التشريعية:

تركزت التطورات التشريعية المرتبطة بالاستثمار على المحاور التالية:

(أ) التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار:

من أهم ما يمكن الإشارة إلى ما تم تحقيقه خلال عام ١٩٩٩، قيام دولة الإمارات بإعداد قانون خاص بالاستثمار، واتخاذ البحرين بعض الإجراءات الهامة لمراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار، واهتمام تونس بتشجيع الاستثمار والمبادرات الخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والصيد البحرى، وتحديث نظام استثمار رأس المال الأجنبى فى السعودية، وإصدار قانون جديد فى السودان لتشجيع الاستثمار، ومراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار فى قطر، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مشاريع البنية الأساسية فى مصر، ومنح الأراضى بالمجان للمؤسسات التى تستثمر خارج مدينتى نواكشوط وأنواذيبو فى موريتانيا، وذلك كله على سبيل الأمثلة.

(ب) التشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة:

عنيت كل من الأردن، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وموريتانيا، واليمن بإدخال تعديلات على التشريعات الجمركية والضريبية فيها وبخاصة فيما يهدف إلى الإسراع بالخصخصة. وأصدرت مصر قانونا جديدا للتجارة، كما قامت كل من السعودية وقطر والمغرب واليمن بتنقيح القوانين المتعلقة بالملكية الصناعية والتجارية.

وأصدرت كل من لبنان وليبيا ومصر تشريعات جديدة بشأن المناطق الحرة. وقامت قطر ولبنان والمغرب بتنقيح التشريعات المنظمة لأسواق الأوراق المالية.

(جـ) التطورات المؤسسية:

ساد بين الدول العربية توجه عام نحو الاهتمام بالمؤسسات التى تعنى بالاستثمار: فأنشأت السعودية (المجلس الاقتصادى الأعلى)، وأنشأ العراق الهيئة العليا للاستثمار، وأنشأت سلطنة عمان مجلسا للتنسيق الاقتصادى ومجلسا لرجال الأعمال، وراجعت تونس النظام الخاص بإعفاء المؤسسات التى تواجه صعوبات اقتصادية، كما تم فى لبنان تعيين أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى وإدماج وزارة الصناعة فى وزارة الاقتصاد والتجارة، لتصبح وزارة واحدة تحت اسم وزارة التجارة والصناعة، وأصدرت المغرب قانونا خاصا بالمجموعات ذات النفع الاقتصادى.

(د) تنمية الموارد البشرية:

اتجهت الدول العربية إلى بذل جهود مكثفة فى مجال تنمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطوير المؤسسى وكفاءة أداء المؤسسات وشملت هذه الجهود تطوير برامج ومناهج التدريب، والتوسع فى

إنشاء مراكز التدريب والتكوين المهنى، وزيادة الطاقة الاستيعابية لها وذلك كله بالتعاون مع شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، إلى جانب قيام بعض الدول بإنشاء مناطق تكنولوجية متقدمة للقيام بصناعات فى مجال البرمجيات وخدمات المعلومات والإنترنت، وتجميع أجهزة الكمبيوتر، وتأهيل وإعداد القوى العاملة المتخصصة فى هذه المجالات وغيرها من التقنيات المتقدمة. وسوف نشير إلى ذلك بشىء من التفصيل فى الفصل الثالث..

الترويج للاستثمار:

مع احتدام المنافسة المحمومة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان على الدول العربية أن تهتم ببذل الجهود فى الترويج للاستثمار وتمثلت هذه الجهود فى:

١ - إبراز صورة إيجابية عن البلد من حيث الجاذبية الاستثمارية.

٢ - استهداف استثمار الفرص التى تأكدت جدواها الاستثمارية.

٣ - دعم خدمات الاستثمار.

وقد تمثلت أبرز الجهود التى بذلت فى هذا الصدد فيما يلى:

* عقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية، على المستويات: القطرى والعربى والدولى، بمشاركة مؤسسات عالمية متخصصة وذلك للترويج للاستثمار فى الدول العربية.

* تنظيم زيارات وفود إلى الخارج للترويج لفرص الاستثمار فى الدول العربية، واستضافة وفود الراغبين فى الاستثمار.

*إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة على المستويين الوطنى والإقليمى.

* إنشاء لجان ومجالس أعمال مشتركة بين الدول العربية والأجنبية، علاوة على اللجان المشتركة بين الدول العربية.

* عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمار والحد من الازدواج الضريبى: كما أقامت بعض الدول العربية مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على شبكة الإنترنت العالمية.

أسواق المال العربية:

توضح البيانات المتاحة أن أسواق المال العربية حققت خلال عام ١٩٩٩ أفضل أداء بين الأسواق المالية فى الاقتصادات الناشئة، حيث سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربى انخفاضا فى أسواق (٦) دول من أسواق الدول التسع التى يتضمنها المؤشر. وهذه الأسواق هى أسواق: الأردن، والبحرين، وسلطنة عمان، والكويت، ولبنان، والمغرب، بينما سجل المؤشر ارتفاعا فى أسواق الدول الثلاث الأخرى، وهى أسواق: السعودية، ومصر، وتونس.

وطبقا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربى ارتفع عدد الشركات المدرجة فى أسواق المال التسعة الأعضاء إلى (١٦٣٤) شركة بنهاية عام ١٩٩٩ مقابل (١٤٤٦) شركة فى عام ١٩٩٨.

وبالنسبة لأسواق المال العربية وغير الأعضاء فى قاعدة بيانات صندوق النقد العربى، وهى أسواق المال فى ٦ دول عربية هى: الإمارات، والبحرين، والسودان، والعراق، وفلسطين، وقطر فقد شهدت نشاطا ملحوظا خلال عام ١٩٩٩، وارتفع حجم التداول فى (٤) أسواق منها بمعدلات عالية وهى أسواق المال فى السودان وفلسطين، وقطر، والعراق.

تدفقات الاستثمار:

حرصت الدول العربية على أن تحظى كل منها بنصيب من الاستثمارات، سواء كانت استثمارات عربية بينية أو استثمارات أجنبية.. وقد أوضحت البيانات المتاحة المؤشرات الأساسية الآتية فى هذا المجال عام ١٩٩٩:

(أ) الاستثمارات العربية البينية:

بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية - فى المشاريع التى تم الترخيص لها عام ١٩٩٩ - حوالى (٢١٨٣,٤) مليون دولار، استحوذت ٤ دول على حوالى (٦٩٪) من جملة هذه

الاستثمارات البينية، هي: تونس وبلغت حصتها (٥٠٦) ملايين دولار، ثم لبنان وبلغت حصتها (٥٠٠) مليون دولار، ثم مصر وبلغت حصتها (٢٧٧) مليون دولار، فسوريا وبلغت حصتها (٢٢٤) مليون دولار.

(ب) الاستثمارات الأجنبية:

نجح عدد من الدول العربية فى ستقطاب تدفقات استثمارية أجنبية، وخاصة السعودية، والمغرب، وتونس، والسودان، ومصر، ولبنان، والجزائر.. وتشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالى التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية عام ١٩٩٩ يقدر بحوالى (٦,٢) مليارات دولار.

كما تشير البيانات إلى أن إجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول العربية فى عام ١٩٩٨ بلغ حوالى (٥,٩٥) مليارات دولار. كما بلغ هذا الإجمالى حوالى (٦,٣٥) مليارات دولار عام ١٩٩٧ مما يؤكد حقيقة تحسن المناخ الاستثمارى فى أكثر من دولة عربية.

□□□